



الجمهورية اللبنانية

الجريدة الرسمية

تصدر يوم الخميس من كل أسبوع

السنة ١٥٦ - ملحق العدد ٥١ - الخميس في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٦

القسم الأول

قوانين - مراسيم - اشتراعية - مراسيم - قرارات

تقبل طلبات الاشتراك خلال شهري تشرين الثاني و كانون الأول
تقبل الإعلانات الرسمية والخاصة قبل أسبوع من موعد النشر

الإشتراك السنوي

داخل لبنان

القطاع الخاص ٢٤٠.٠٠٠ ليرة لبنانية خارج لبنان ٨٥٠.٠٠٠ ليرة لبنانية
القطاع العام ١٢٠.٠٠٠ ليرة لبنانية ثمن العدد ٥.٠٠٠ ليرة لبنانية

فهرس العدد

قوانين

صفحة

- ١ قانون معجل رقم ٥٥ تاريخ ٢٧ تشرين الأول سنة ٢٠١٦ تبادل المعلومات
لغايات ضريبية



مطبعة آيبكس

عصام وهشام منيمه وشركائهم

هاتف: ٠١/٨٥٦٩٦٢

٠١/٨٥٦٩٦٣

قوانين

قانون معجل رقم ٥٥

تبادل المعلومات لغايات ضريبية

أقر مجلس النواب،

وينشر مجلس الوزراء، استناداً الى المادة ٦٢ من الدستور، القانون التالي نصه:

مادة وحيدة:

أولاً: يهدف هذا القانون الى:

- تطبيق وتنفيذ أحكام أي اتفاقية تتعلق بتبادل المعلومات لغايات ضريبية، الموقعة والمبرمة وفقاً للأصول.

- الإلزام بإعطاء المعلومات المطلوبة تنفيذاً لأحكام تلك الاتفاقية.

ثانياً:

(١) ما لم يقض النص خلاف ذلك، تعني المصطلحات التالية ما يلي:

١ - الاتفاقية: أي معاهدة أو اتفاقية دولية تنص على تبادل المعلومات لأغراض ضريبية، بما في ذلك التبادل التلقائي للمعلومات بين لبنان وأي دولة أجنبية؛

ب - التبادل التلقائي للمعلومات: إعطاء معلومات محددة مسبقاً عن مقيمين في دولة أجنبية ترتبط مع لبنان بموجب اتفاقية وذلك بشكل دوري ودون أي طلب مسبق؛

ج - السلطة المختصة: وزير المالية أو ممثل مفوض من قبله؛

د - اتفاقية السلطات المختصة: أي اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف بين السلطة المختصة وأي دولة أجنبية لتوضيح أو تفسير أحكام اتفاقية معينة أو تسهيل التبادل التلقائي للمعلومات بموجب أي اتفاقية؛

هـ - المعلومات: أي بيان أو سجل يتضمن وقائع معينة ويتخذ أي شكل من الأشكال؛

و - الطلب: طلب يتم تقديمه الى السلطة المختصة للحصول على معلومات بموجب اتفاقية معينة؛

ز - الدولة مقدمة الطلب: الدولة التي تتقدم بطلب للحصول على معلومات؛

ح - الشخص: أي فرد أو شركة أو أي هيئة أخرى مؤسسة وفقاً للقوانين النافذة؛

(٢) في حال وجود نيبان بين أحكام هذا القانون أو أي اتفاقية مع أحكام أي قانون آخر، تطبق أحكام هذا القانون والاتفاقية.

ثالثاً:

يهدف الالتزام بالأحكام المتعلقة بتبادل المعلومات في أي اتفاقية، تستعمل السلطة المختصة الصلاحيات المنصوص عليها في المواد ٢٣، ٤٤، ٤٨ و ١٠٣ من قانون الإجراءات الضريبية لجمع المعلومات حتى لو لم تكن الإدارة الضريبية بحاجة الى تلك المعلومات لأغراض ضريبية داخلية.

رابعاً:

(١) تساعد السلطة المختصة الدولة مقدمة طلب المعلومات وفقاً لشروط الاتفاقية المبرمة معها. إذا تبين للسلطة المختصة، عند استلامها أي طلب، أنه متوافق مع أحكام الاتفاقية الموقعة مع هذه الدولة، تنفذ عندما السلطة المختصة الطلب وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وهذا القانون.

(٢) يمكن للسلطة المختصة أن تطلب معلومات إضافية من الدولة مقدمة الطلب عندما يكون ذلك ضرورياً لمساعدتها على معالجة الطلب.

(٣) في حال قررت السلطة المختصة أن الطلب لا يتوافق مع أحكام الاتفاقية الموقعة مع هذه الدولة، عندما ترفض السلطة المختصة الطلب وتبلغ الدولة مقدمة الطلب بذلك.

خامساً:

(١) عندما تكون المعلومات المطلوبة غير مشمولة بقانون السرية المصرفية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩ أو بالمادة ١٥١ من قانون النقد والتسليف، تقوم السلطة المختصة بإجابة الطلب مباشرة الى الدولة مقدمة الطلب.

(٢) عندما تكون المعلومات المطلوبة مشمولة بقانون السرية المصرفية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣ أو بالمادة ١٥١ من قانون النقد والتسليف، وفي حال تبين للسلطة المختصة، أن الطلب متوافق مع أحكام الاتفاقية الموقعة مع هذه الدولة، يتوجب على «هيئة التحقيق الخاصة» المنصوص عليها بموجب القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ المتعلق بمكافحة

ج - معيار دقة وشمول المعلومات التي يجب إعطاؤها؛

(٣) لمجلس الوزراء، عند الاقتضاء، اتخاذ بمراسيم الإجراءات الضرورية لتطبيق أحكام هذا القانون في الحالات غير المنصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه.

(٤) في حال مخالفة الأحكام المنصوص عليها بموجب هذه المادة أو عدم الامتثال لها، تفرض غرامة ما بين مئة مليون ومئتي مليون ليرة دون المساس بحق السلطة الرقابية التابعة لها لفرض العقوبات الإدارية والغرامات المالية استناداً الى القوانين الخاصة بها.

سابعاً؛

يطبق هذا القانون على اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي النافذة كافة.

ثامناً؛

اجيز للحكومة إبرام الاتفاقية المتعددة الأطراف للتعاون التقني في المجال الضريبي

(The Multilateral Convention on Mutual Assistance in tax Matters (MAC)) مرفقة ربطاً والتي يمكن ان تعدل من وقت لآخر، والاتفاقية المتعلقة بالسلطات المختصة (The multilateral competent authority agreement on automatic exchange on financial account information (MCAA)) مرفقة ربطاً.

يفوض وزير المالية التوقيع على هاتين الاتفاقيتين.

تاسعاً؛

(١) تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ بالرغم من أي التزام متعلق بالسرية أو أي قيود أخرى مفروضة، بموجب أي قانون آخر، على عملية الافصاح عن المعلومات.

(٢) إن أي معلومات يتم تبادلها، بموجب البندين رابعاً وسادساً مع السلطة المختصة وفقاً لأي اتفاقية أو وفقاً لهذا القانون، يتم التعامل معها على أنها سرية، وفقاً لأحكام المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الضريبية.

عاشراً؛

داعى احكام القانون رقم ٤٣ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤

تبييض الاموال وتمويل الارهاب تأمين المعلومات وتزويدها الى السلطة المختصة.

(٣) لا يمكن تزويد الدولة مقدمة الطلب بالمعلومات المنصوص عليها في الفقرة (٢) دون أن يتم إبلاغ المستعلم عنه بذلك الذي يعود له، خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغ قرار السلطة المختصة وفقاً لأحكام التبليغ الواردة في قانون الإجراءات الضريبية، الاعتراض على هذا القرار أمام مجلس شوري الدولة.

يبين مجلس شوري الدولة بصورة نهائية غير قابلة للمراجعة بصحة توافر الشروط القانونية التي توجب عملية تبادل المعلومات وذلك بمهلة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم المراجعة.

بعد انقضاء هذه المهلة، أو في حال قرر مجلس الشوري اعطاء المعلومات المطلوبة، على السلطة المختصة تزويد الدولة مقدمة الطلب بالمعلومات المطلوبة.

(٤) على الرغم من الأحكام السابقة، وفي ما خص الطلبات العاجلة بطبيعتها أو تلك التي يمكن أن يؤثر إبلاغ المستعلم عنه على فرص نجاح التحقيقات التي تقوم بها الدولة مقدمة الطلب، يجب أن يتم تزويد هذه الأخيرة بالمعلومات من دون الإخطار المسبق المذكور أعلاه وفقاً لمعايير وإجراءات يتفق عليها بين الدولتين تحفظ حقوق جميع الأطراف.

سادساً؛

(١) يعود لكل من مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة الطلب من المؤسسات المالية، بوقت محدد وبطريقة معينة وفقاً للأحكام التي ينص عليها هذا القانون، تقديم المعلومات المطلوبة لتقوم السلطات المختصة بالتبادل التلقائي للمعلومات بموجب أي اتفاقية أو اتفاقية السلطات المختصة. تزود السلطة المختصة بتلك المعلومات لتتمكن من القيام بمهامها بموجب الاتفاقية.

(٢) يحق لكل من وزير المالية أو مصرف لبنان، كل وفق اختصاصه، وفقاً لقرارات تصدر لاحقاً، تحديد:

أ - المؤسسات التي عليها إعطاء المعلومات؛

ب - المعلومات التي يجب إعطاؤها والطريقة لذلك من ضمنها الطريقة الالكترونية؛

(تبادل المعلومات الضريبية).

حادي عشر:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية مع استعجال إصداره وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٥٦ من الدستور.

بيروت في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٦

صدر عن مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: تمام سلام

وزير الاتصالات

الامضاء: بطرس حرب

وزير الأشغال العامة والنقل

الامضاء: غازي زعبي

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الدفاع الوطني

الامضاء: سمير مقل

وزير الزراعة

الامضاء: أكرم شبيب

وزير الطاقة والمياه

الامضاء: ارثور نظريان

وزير المالية
الامضاء: علي حنين خليلوزير الصحة العامة
الامضاء: وائل أبو فاعوروزير الخارجية والمغتربين
الامضاء: جبران باسيلوزير دولة لشؤون التنمية الإدارية
الامضاء: نبيل دي فريجوزير الشؤون الاجتماعية
الامضاء: رشيد درباسوزير المهجرين
الامضاء: البس شبطينيوزير العمل
الامضاء: سجعان قريوزير التربية والتعليم العالي
الامضاء: الياس بوصعبوزير السياحة
الامضاء: ميشال فرعون
وزير دولة لشؤون مجلس النواب
الامضاء: محمد فنيشوزير الداخلية والأمن
الامضاء: نهاد المشنوقوزير الإعلام
الامضاء: رمزي جريجوزير البيئة
الامضاء: محمد المشنوقوزير الشباب والرياضة
الامضاء: عبد المطلب الحناويوزير الثقافة
الامضاء: ريمون عريجي

Convention on Mutual Administrative Assistance in Tax Matters

Text amended by the provisions of the Protocol amending the Convention on Mutual Administrative Assistance in Tax Matters, which entered into force on 1st June 2011.

Preamble

The member States of the Council of Europe and the member countries of the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), signatories of this Convention,

Considering that the development of international movement of persons, capital, goods and services - although highly beneficial in itself - has increased the possibilities of tax avoidance and evasion and therefore requires increasing co-operation among tax authorities;

Welcoming the various efforts made in recent years to combat tax avoidance and tax evasion on an international level, whether bilaterally or multilaterally;

Considering that a co-ordinated effort between States is necessary in order to foster all forms of administrative assistance in matters concerning taxes of any kind whilst at the same time ensuring adequate protection of the rights of taxpayers;

Recognising that international co-operation can play an important part in facilitating the proper determination of tax liabilities and in helping the taxpayer to secure his rights;

Considering that fundamental principles entitling every person to have his rights and obligations determined in accordance with a proper legal procedure should be recognised as applying to tax matters in all States and that States should endeavour to protect the legitimate interests of taxpayers, including appropriate protection against discrimination and double taxation;

Convinced therefore that States should carry out measures or supply information, having regard to the necessity of protecting the confidentiality of information, and taking account of international instruments for the protection of privacy and flows of personal data;

Considering that a new co-operative environment has emerged and that it is desirable that a multilateral instrument is made available to allow the widest number of States to obtain the benefits of the new co-operative environment and at the same time implement the highest international standards of co-operation in the tax field;

Desiring to conclude a convention on mutual administrative assistance in tax matters,

Have agreed as follows:

Chapter I - Scope of the Convention

Article 1 - Object of the Convention and persons covered

- 1 The Parties shall, subject to the provisions of Chapter IV, provide administrative assistance to each other in tax matters. Such assistance may involve, where appropriate, measures taken by judicial bodies.
- 2 Such administrative assistance shall comprise:
 - a exchange of information, including simultaneous tax examinations and participation in tax examinations abroad;
 - b assistance in recovery, including measures of conservancy; and
 - c service of documents.
- 3 A Party shall provide administrative assistance whether the person affected is a resident or national of a Party or of any other State.

Article 2 - Taxes covered

- 1 This Convention shall apply:
 - a to the following taxes:
 - i taxes on income or profits,
 - ii taxes on capital gains which are imposed separately from the tax on income or profits,
 - iii taxes on net wealth,
 imposed on behalf of a Party; and
 - b to the following taxes:
 - i taxes on income, profits, capital gains or net wealth which are imposed on behalf of political subdivisions or local authorities of a Party,
 - ii compulsory social security contributions payable to general government or to social security institutions established under public law, and
 - iii taxes in other categories, except customs duties, imposed on behalf of a Party, namely:
 - A. estate, inheritance or gift taxes,

- B. taxes on immovable property,
 - C. general consumption taxes, such as value added or sales taxes,
 - D. specific taxes on goods and services such as excise taxes,
 - E. taxes on the use or ownership of motor vehicles,
 - F. taxes on the use or ownership of movable property other than motor vehicles,
 - G. any other taxes;
- iv taxes in categories referred to in sub-paragraph iii. above which are imposed on behalf of political subdivisions or local authorities of a Party.
- 2 The existing taxes to which the Convention shall apply are listed in Annex A in the categories referred to in paragraph 1.
- 3 The Parties shall notify the Secretary General of the Council of Europe or the Secretary General of OECD (hereinafter referred to as the "Depositaries") of any change to be made to Annex A as a result of a modification of the list mentioned in paragraph 2. Such change shall take effect on the first day of the month following the expiration of a period of three months after the date of receipt of such notification by the Depositary.
- 4 The Convention shall also apply, as from their adoption, to any identical or substantially similar taxes which are imposed in a Contracting State after the entry into force of the Convention in respect of that Party in addition to or in place of the existing taxes listed in Annex A and, in that event, the Party concerned shall notify one of the Depositaries of the adoption of the tax in question.

Chapter II - General definitions

Article 3 - Definitions

- 1 For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:
- a the terms "applicant State" and "requested State" mean respectively any Party applying for administrative assistance in tax matters and any Party requested to provide such assistance;
 - b the term "tax" means any tax or social security contribution to which the Convention applies pursuant to Article 2;
 - c the term "tax claim" means any amount of tax, as well as interest thereon, related administrative fines and costs incidental to recovery, which are owed and not yet paid;

- d the term "competent authority" means the persons and authorities listed in Annex B;
- e the term "nationals" in relation to a Party means:
 - i all individuals possessing the nationality of that Party, and
 - ii all legal persons, partnerships, associations and other entities deriving their status as such from the laws in force in that Party.

For each Party that has made a declaration for that purpose, the terms used above will be understood as defined in Annex C.

- 2 As regards the application of the Convention by a Party, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that Party concerning the taxes covered by the Convention.
- 3 The Parties shall notify one of the Depositaries of any change to be made to Annexes B and C. Such change shall take effect on the first day of the month following the expiration of a period of three months after the date of receipt of such notification by the Depositary in question.

Chapter III - Forms of assistance

Section I - Exchange of information

Article 4 - General provision

- 1 The Parties shall exchange any information, in particular as provided in this section, that is foreseeably relevant for the administration or enforcement of their domestic laws concerning the taxes covered by this Convention.
- 2 Deleted.
- 3 Any Party may, by a declaration addressed to one of the Depositaries, indicate that, according to its internal legislation, its authorities may inform its resident or national before transmitting information concerning him, in conformity with Articles 5 and 7.

Article 5 - Exchange of information on request

- 1 At the request of the applicant State, the requested State shall provide the applicant State with any information referred to in Article 4 which concerns particular persons or transactions.
- 2 If the information available in the tax files of the requested State is not sufficient to enable it to comply with the request for information, that State shall take all relevant measures to provide the applicant State with the information requested.

Article 6 – Automatic exchange of information

With respect to categories of cases and in accordance with procedures which they shall determine by mutual agreement, two or more Parties shall automatically exchange the information referred to in Article 4.

Article 7 – Spontaneous exchange of information

- 1 A Party shall, without prior request, forward to another Party information of which it has knowledge in the following circumstances:
 - a the first-mentioned Party has grounds for supposing that there may be a loss of tax in the other Party;
 - b a person liable to tax obtains a reduction in or an exemption from tax in the first-mentioned Party which would give rise to an increase in tax or to liability to tax in the other Party;
 - c business dealings between a person liable to tax in a Party and a person liable to tax in another Party are conducted through one or more countries in such a way that a saving in tax may result in one or the other Party or in both;
 - d a Party has grounds for supposing that a saving of tax may result from artificial transfers of profits within groups of enterprises;
 - e information forwarded to the first-mentioned Party by the other Party has enabled information to be obtained which may be relevant in assessing liability to tax in the latter Party.
- 2 Each Party shall take such measures and implement such procedures as are necessary to ensure that information described in paragraph 1 will be made available for transmission to another Party.

Article 8 – Simultaneous tax examinations

- 1 At the request of one of them, two or more Parties shall consult together for the purposes of determining cases and procedures for simultaneous tax examinations. Each Party involved shall decide whether or not it wishes to participate in a particular simultaneous tax examination.
- 2 For the purposes of this Convention, a simultaneous tax examination means an arrangement between two or more Parties to examine simultaneously, each in its own territory, the tax affairs of a person or persons in which they have a common or related interest, with a view to exchanging any relevant information which they so obtain.